

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٧٤٧

الثلاثاء، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة رايس	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زوكوف
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد كابرال
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد بريث غوتييرث
	فرنسا	السيد أرو
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الهند	السيد راغوتمالي

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بالعراق

التقرير الثاني المقدم من الأمين العام عملا بالقرار ٢٠٠١ (٢٠١١) (S/2012/185)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بالعراق

التقرير الثاني المقدم من الأمين العام عملا بالقرار ٢٠٠١ (٢٠١١) (S/2012/185)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل العراق إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/185، التي تتضمن التقرير الثاني المقدم من الأمين العام عملا بالقرار ٢٠٠١ (٢٠١١).

وأعطي الكلمة الآن للسيد مارتن كوبلر.

السيد كوبلر (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أعرض التقرير الثاني للأمين العام (S/2012/185) المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ٢٠٠١ (٢٠١١) عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، فضلاً عن الحالة في البلد.

لقد حدثت تطورات هامة عديدة في العراق منذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي قدمتها إلى مجلس الأمن (انظر S/PV.6675) فقد أكملت الولايات المتحدة سحب قواتها المسلحة من البلد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وقد أعطى ذلك الانسحاب الحكومة المنتخبة ديمقراطيا في العراق فرصة لفتح صفحة جديدة في تاريخ البلد، وتأكيد سيادته الكاملة. واستضاف العراق في ٢٩ آذار/مارس مؤتمر قمة جامعة الدول العربية. وكان ذلك الحدث التاريخي الهام، مؤشراً على عودة بروز العراق بوصفه طرفاً فاعلاً رئيسياً في المنطقة.

صحيح أن المسائل السياسية المحلية والتداعيات المحتملة للأزمات الإقليمية، مثل تلك التي تجري الآن في سوريا، لا تزال تشكل عقبات أمام العراق الذي يواصل السير على طريق الانتعاش الكامل. ويؤكد استمرار تأخير عقد المؤتمر الوطني على الحاجة الملحة إلى أن يشحذ الزعماء العراقيون إرادهم وشجاعتهم السياسية للعمل معا من أجل حل مشاكل البلد عبر عملية الحوار الشامل. وفي ذلك الصدد، ستواصل البعثة التزامها على نحو ثابت بتقديم المساعدة إلى الحكومة وشعب العراق من أجل تمكينهما من التصدي للتحديات الكبرى التي تواجه بلدهم.

ويشكل انعقاد مؤتمر قمة جامعة الدول العربية الثالث والعشرين في بغداد في ٢٩ آذار/مارس مقياسا من نواح عديدة، للشوط الذي قطعه العراق بعد عقود من الدكتاتورية والحرب والمصاعب الاقتصادية. وأبرز أيضا الحضور التاريخي لأمير دولة الكويت، صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في مؤتمر القمة، التحسن الكبير الذي طرأ على العلاقات بين العراق والكويت. ويضطلع العراق الآن بدور إيجابي في المنطقة، إذ يتطلع إلى تولي رئاسة جامعة الدول العربية بوصفه دولة مستقلة وذات سيادة كاملة. ويشكل ذلك فرصة هامة للاضطلاع بدور قيادي في معالجة بعض المسائل الملحة التي تهم الدول العربية ولتحسين التعاون فيما بينها.

ونتشجع للخطوات التي اتخذها العراق والكويت مؤخراً بشأن تطبيع العلاقات بينهما وتسوية جميع المسائل

المتبقية بينهما. ويحدوني الأمل في أن تساعد هذه الرغبة في العمل معا، والخطوات العملية التي اتخذتها حكومة العراق بشأن الوفاء بالتزاماته المعلقة في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، على طي صفحة هذه المشكلة التي طال أمدها.

لقد قام رئيس الوزراء العراقي، السيد المالكي بزيارة هامة إلى الكويت استغرقت يومين في ١٤ آذار/مارس. ونتيجة لذلك، وافق العراق على المضي قدما في تنفيذ المشروع المعلّق لصيانة الحدود العراقية - الكويتية عملا بالقرار ٨٣٣ (١٩٩٣)، فضلاً عن الموافقة على تحويل حصته من الأموال المخصصة لإتمام المشروع إلى الأمم المتحدة مباشرة بعد زيارة المالكي. والأهم من ذلك، اتفقت الحكومتان أثناء الزيارة نفسها، على استئناف المحادثات الثنائية الرفيعة المستوى بين البلدين، وعقد الاجتماع الثاني الرفيع المستوى للجنة التعاون العراقي - الكويتي هذا الشهر. وينبغي أن يتيح الاجتماع لكلا الجانبين فرصة قيّمة لاستعراض جميع المسائل المعلقة بين البلدين، فضلا عن الالتزامات المتبقية على العراق بموجب الفصل السابع.

وأشيد بحكومتي الكويت والعراق على جهودهما الرامية إلى تحسين العلاقات الثنائية بين البلدين. وقد أعرب المسؤولون في كليهما عن مواقفهم إلى الأمين العام أثناء زيارته إلى الكويت والعراق في نهاية آذار/مارس. ورحب كلاهما أيضاً أثناء لقاءاتهما مع الأمين العام، بزيارة السيد المالكي إلى الكويت، بوصفها خطوة تاريخية وهامة نحو تطبيع العلاقات بينهما. وحث الأمين العام أثناء زيارته الحكومة العراقية على مواصلة العمل من أجل الوفاء بجميع التزاماتها بموجب جميع قرارات الأمم المتحدة المتبقية ذات الصلة، التي اتخذت بموجب الفصل السابع. وسوف أواصل العمل على تقديم المساعدة في الإسراع بتطبيع العلاقات بين البلدين، بما في ذلك القيام بمزيد من الزيارات إلى الكويت.

واستمرار العنف في سوريا محفوف بالمخاطر التي قد تكون لها آثار جانبية خطيرة على العراق، من شأنها إلحاق الضرر بتوازن القوى الهش في البلد وزيادة التوترات الطائفية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد بدأ العنف بالفعل يؤثر على اللاجئين العراقيين في سوريا. وعليه، فقد عكف فريق الأمم المتحدة القطري على وضع خطة للطوارئ على نطاق واسع للتخفيف من وطأة المشاكل المحتملة.

لقد توليت مهامي بصفتي الممثل الخاص للأمين العام في العراق منذ نحو ستة أشهر. وعملت منذ ذلك الحين على توسيع المشاورات التي أجريتها مع الزعماء السياسيين من جميع عناصر المجتمع العراقي، وممثلي الأحزاب السياسية، بما في ذلك القيام بزيارات عديدة إلى إقليم كردستان والمحافظات الأخرى.

وقد اكتست جهود التيسير السياسي والتوعية هذه أهمية أكبر في ضوء التوترات التي نشأت بين الكتل البرلمانية الرئيسية في العراق، و تصاعدت لتصبح مأزق سياسي. وبالتالي، فقد عمدت إلى تشجيع الأحزاب السياسية والزعماء العراقيين على العمل معا بروح من الشراكة من أجل إيجاد أرضية مشتركة من شأنها مساعدتهم على حل خلافاتهم. وفي ذلك الصدد، فإن القرار الذي اتخذته القائمة العراقية بشأن إنهاء مقاطعتها لمجلس الوزراء ومجلس النواب قد شكّل الخطوة الصحيحة.

وقد اقترح الرئيس طالباني عقد مؤتمر وطني، بوصفه وسيلة للمساعدة في وضع حد لحالة الجمود هذه. غير أنه من المؤسف أنه لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق بشأن جدول أعمال ذلك المؤتمر. وعلى الرغم من ذلك، فلا تزال الحاجة قائمة إلى منتدى شامل ليكون بمثابة خطوة أولى نحو إنهاء هذا المأزق السياسي. وأدعو جميع الزعماء العراقيين إلى الجلوس معا من أجل معالجة جميع خلافاتهم بطريقة مجدية.

وبعثة الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لمواصلة دعم تلك الجهود.

ولا تزال العلاقات العربية – الكردية بشكل عام، والمسائل المتعلقة بالحدود الداخلية المتنازع عليها على وجه الخصوص، في صميم ولاية البعثة. وفي ذلك الصدد، فقد كانت الآلية الدائمة للتشاور التي دشنتها البعثة محفلا هاما لمعالجة مسألة الحدود الداخلية المتنازع عليها. وللأسف، حالت سلسلة من الأزمات السياسية دون انعقاد تلك الآلية. وفي سياق مضاعفة جهودنا لتيسير إحراز التقدم في مسألة كركوك، فقد أعطيت أنا ونائبي أولوية للقيام بزيارات منتظمة إلى المنطقة بهدف تشجيع الحوار السياسي بين الطرفين. وأكد جميع محاوريّ، أثناء زيارتي الأخيرة إلى مدينة كركوك، بمن فيهم المحافظ ونائب المحافظ ورئيس مجلس المحافظة، على أهمية عقد الانتخابات المحلية في كركوك في أقرب وقت ممكن، فضلاً عن ضرورة قيام الأمم المتحدة بدور ميسّر في تلك المسائل وغيرها من المسائل العالقة الأخرى.

وغني عن القول إنه لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية حقيقية بدون انتخابات حرة ونزيهة وتنافسية. ويعطي هذا عمل البعثة فيما يتعلق بتوفير الدعم الانتخابي أهمية بالغة من أجل تعزيز الديمقراطية في العراق. وتضطلع البعثة، بناء على طلب من مجلس النواب، بدور مستشار ومراقب في عملية اختيار أعضاء مجلس مفوضي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات قبل انقضاء ولاية المجلس الحالي هذا الشهر. وتشكل مشاركة بعثة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في عملية الاختيار هذه، إشارة واضحة إلى إمكانية ضمان شفافية هذه العملية.

غير أنه ليس من المرجح إجراء التصويت النهائي واختيار المفوضين التسعة الجدد، على نحو ما كان متوقعاً قبل نهاية هذا الشهر. ومع ذلك، فقد تم تشجيع مجلس النواب، من أجل ضمان تفادي حدوث أي تأخير في إجراء الانتخابات المقبلة في إقليم كردستان في أيلول/سبتمبر، والانتخابات المحلية في وقت مبكر من عام ٢٠١٣، على تمديد ولاية مجلس المفوضين الحالي، بغية تمكينه من بدء الاستعدادات اللازمة لعقد تلك المنافسات الانتخابية.

أود أن أسلط الضوء على بعض الشواغل التي تساورني بشأن حالة حقوق الإنسان في العراق، لا سيما بخصوص، أولاً، الضحايا بين المدنيين؛ وثانياً، العنف الجنساني والمرأة؛ وثالثاً حالة الأقليات؛ ورابعاً، الأشخاص المشردون داخلياً.

ومما يقلقني أن الحالة السياسية في العراق تزيد من التوترات الطائفية في البلد وتؤدي إلى زيادة عدد الهجمات على المدنيين. ومنذ آخر إحاطة إعلامية لي أمام المجلس، استمرت الهجمات الإرهابية في استهدافها لزوار الأماكن المقدسة وأسفرت عن مقتل وجرح العشرات من الناس العزل الذين كانوا يمارسون شعائر دينهم. واستهدفت هجمات أخرى المدنيين في جميع أنحاء البلد بصورة عشوائية، ما أسفر عن وقوع أعداد كبيرة من القتلى والجرحى، بمن فيهم الأطفال. وفي الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٢، قتل ما مجموعه ٦١٣ مدنيا وجرح ١ ٨٠٠. وهذا العدد يقل قليلاً عن عدد الضحايا المدنيين في العام الماضي؛ لكن ما من رجل أو امرأة أو طفل يموت في الهجمات الإرهابية التي تقع في الشوارع أو الأسواق أو المساجد في العراق إلا وكان موته خسارة لا مبرر لها. ويجب أن تتوقف هذه الجرائم الفظيعة التي ترتكب بحق الشعب العراقي، ويجب وضع حد للعنف إذا أريد للعراق أن يحقق المستقبل المزدهر والآمن الذي يستحقه أهله.

احتُفِل في الشهر الماضي بشهر تاريخ المرأة، بيد أن الإحصاءات تشير إلى أن المرأة العراقية لا تزال تواجه حالات عنف جنساني واسعة، بما في ذلك العنف العائلي وما يسمى بجرائم الشرف. والعديد من المسائل المتعلقة بانتهاك حقوق النساء والفتيات ناشئة عن التقاليد الثقافية والممارسات الاجتماعية المتجذرة. ومن واجب القادة العراقيين أن يتصرفوا بمسؤولية وبوحدة لوضع حد للعنف المستمر ضد النساء والفتيات.

وفي الأشهر الأخيرة، وسعت مشاوراتي المنتظمة مع ممثلي جميع الأقليات الطائفية في البلد، بمن فيهم المسيحيون والشبك والصابئة المندائيون واليزيديون. وأود أن أؤكد أن العنف ضد الأقليات أمر غير مقبول وينبغي ألا يكون له مكان في العراق وهو ينطلق على طريق توطيد الحوكمة الديمقراطية. والبعثة قادرة على تقديم الدعم للسلطات العراقية في حماية الطوائف الدينية والعرقية في العراق وفي تعزيز حقوقهم بما يتوافق مع الدستور، بما في ذلك تمثيلهم تمثيلاً عادلاً في النظام السياسي في العراق.

وبالرغم من عودة نحو مليون من الأشخاص المشردين داخلياً منذ عام ٢٠٠٣، فإن هناك أعدادا كبيرة من الأفراد الذين ما زالوا غير قادرين على العودة إلى مناطقهم الأصلية أو غير راغبين في ذلك. وبحسب الأرقام الحكومية، ما زال هناك أكثر من ١,٣ مليون من المشردين في فترة ما بعد عام ٢٠٠٦، وهم يمثلون أكثر من ٢٢٠ ألف أسرة. وتستضيف بغداد العدد الأكبر، إذ يوجد فيها أكثر من ٣٠٠ ألف شخص في نحو ٦٠ ألف أسرة. وأفضل طريقة للمساعدة في استعادة حقوق الفارين من العنف في السنوات الأخيرة هي كفالة عودتهم الآمنة إلى ديارهم. ولجميع العراقيين، بمن فيهم المشردون، الحق في العيش بكرامة. وتعمل الأمم المتحدة من أجل كفالة أن يحظى المشردون بالرعاية الكافية ما داموا مشردين، ويتلو ذلك عودتهم الطوعية وإعادة توطينهم وإدماجهم محلياً.

على صعيد النواحي الإيجابية، يسرني أن أفيد بأن مجلس النواب صوت أمس، ٩ نيسان/أبريل، لاعتماد المفوضين الذين سيعملون في المفوضية العليا المستقلة لحقوق الإنسان، وهي الأولى من نوعها في العراق. وليس من المغالاة في شيء التشديد على أهمية هذه المؤسسة، إذ إنها ستكون أول مؤسسة في مجال حقوق الإنسان يملكها ويقودها العراقيون وستشكل حجر الزاوية لتعزيز حقوق الإنسان في العراق وحمايتها. لقد اتخذت الحكومة خطوات للتصدي لتحديات حقوق الإنسان وذلك بتشكيل لجنة للإشراف على تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن حقوق الإنسان التي اعتمدتها الحكومة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ويجب على الحكومة أن تنطلق من هذه الخطوات الإيجابية لعمل كل ما تستطيع عمله لكفالة الوفاء بواجباتها في مجال حقوق الإنسان.

وكما ذكرت للمجلس في إحاطتي الإعلامية السابقة، فإن فريق الأمم المتحدة القطري سيركز، في مضيه قدماً بنهجنا المتكامل، على ثلاث مسائل تحظى بالأولوية خلال العام المقبل. وهذه المسائل هي الشباب وإدارة موارد المياه والبيئة. ومن شأن إحراز تقدم في هذه المسائل أن يؤدي إلى تحسين الأحوال السياسية والأمنية والحوكمة. ولقد شرعنا في بذل جهود ترمي إلى توعية الحكومة والشعب العراقيين بدور الشباب في انتعاش العراق اجتماعيا واقتصاديا. ولا يزال الماء والبيئة من المسائل بالغة الأهمية للتنمية في العراق. وأدعو العراق والبلدان المجاورة إلى العمل معاً من أجل إيجاد حل دائم لإدارة موارد المياه المشتركة بينها.

قبل عام، في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١١، أدت الحوادث المأسوية في مخيم أشرف إلى وفاة العشرات من سكان المخيم وإلى إصابة المئات. وفي مسعى للتوصل إلى حل سلمي دائم، وقعت البعثة والحكومة العراقية على مذكرة تفاهم في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ووافقت الحكومة العراقية على تمديد الموعد النهائي لإغلاق المخيم. ومنذ منتصف شباط/فبراير وحتى الآن، جرى نقل ١٢٠٠ من سكان مخيم العراق الجديد بأمان إلى مكان العبور المؤقت في مخيم الحرية بالقرب من بغداد. ونُشِر مراقبو الأمم المتحدة للقيام برصد عملية النقل والحالة في مخيم الحرية على مدار الساعة. وهناك فريق تابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مخيم الحرية يضطلع بالتحقق والفصل في الدعاوى المتعلقة بمركز اللاجئ.

وأود أن أوضح أن مذكرة التفاهم تتعلق بالنقل الطوعي وأن تنفيذها يعتمد اعتماداً شديداً على تصرف الطرفين تصرفاً سلمياً وبنية حسنة. وتجدر الإشارة إلى أن حادثة وقعت في ٨ نيسان/أبريل في مخيم العراق الجديد خلال التحضير لنقل المجموعة الرابعة من السكان. فقد نشبت مواجهة؛ وتفيد تقارير مراقبي الأمم المتحدة الآن بأن الحالة عادت إلى الهدوء. واستأنف الطرفان التعاون الآن في التحضير لعملية النقل التالية.

وددت لو أني أبلغتُ عن انتقال مجموعة أخرى مكونة من ٤٠٠ من السكان إلى مخيم الحرية. إلا أن هذه الحادثة أعاقت مؤقتاً عملية النقل. ولكن، في هذه اللحظة التي نتكلم فيها، يوجد مراقبو الأمم المتحدة في مخيم الحرية ومخيم العراق الجديد، ويسرني أن أفيد بأن المجموعة التالية من السكان، وعددهم ٤٠٠، ستنتقل فور إكمال شحن الأغراض الشخصية. يدل ذلك على حسن نية السكان. وسأواصل الانخراط بنشاط في كفالة التوصل إلى تفاهم بشأن المسائل المتبقية. وبإتمام نقل المجموعة الرابعة، سيكون نصف سكان مخيم العراق الجديد قد نُقِلوا إلى مخيم الحرية.

أود أن أغتنم هذه الفرصة للإدلاء بالملاحظات الأربع الإضافية التالية: أولاً، أود أن أثني على السلطات العراقية، وعلى رأسها رئيس الوزراء المالكي ومستشاروه، فضلاً عن القائد العام والعديد من رجال الشرطة والجيش العراقيين، على صبرهم وتعاونهم في كفالة النقل المأمون والآمن للمجموعات الثلاث الأولى من السكان. وأحثهم على متابعة نقل السكان المتبقين بطريقة تضمن حقوق الإنسان للسكان وسلامتهم وأمنهم، وتجنب القيام بأي شيء يمكن أن يعتبر استفزازاً. وسنبذل قصارى جهدنا لمساعدة الحكومة العراقية في نقل السكان المتبقين. غير أنه لا تزال هناك عقبات رئيسية أمامنا قد تتطلب مرونة فيما يتعلق بالموعد النهائي.

ثانياً، أود أن أسلط الضوء أيضاً على أن سكان المخيم، بالرغم من الصعوبات الأولية، قد أبدوا مؤخراً نية حسنة وتعاوناً في عملية النقل. لقد قطع السكان بالفعل شوطاً بعيداً. فمن الصعب على الإنسان أن يهجر مكاناً عاش فيه لأكثر من عقدين من الزمن. وأحث السكان على مواصلة إبداء حسن النية والعمل بروح التعاون.

ثالثاً، وهو الأهم، أجدد دعوتي للدول الأعضاء لقبول سكان المخيم في بلدانهم. فبعد أن شرعت مفوضية اللاجئين في عملها، فإن الوقت قد حان لكي يقبل المجتمع الدولي المرشحين المؤهلين وأن يمول عملية النقل. إن الحاجة ماسة لدعم المجتمع الدولي. وقد رحبت بالمؤتمر المشترك بشأن إعادة التوطين الذي نظمته مفوضية شؤون اللاجئين وبعثة الأمم المتحدة في جنيف في ٢٣ آذار/مارس. وشارك في المؤتمر ما يزيد على ٣٠ من الدول الأعضاء. ومع ذلك، لم يلتزم أي بلد بقبول سكان من المخيم. كما عُقد

اجتماع لتوجيه نداء إلى المانحين في اليوم نفسه، سعيا لجمع ٣٩ مليون دولار لمشروع مخيم أشرف. وقدمت دولة واحدة فقط من الدول الأعضاء تعهدا ملموسا. وهذا يقل كثيرا عما كنا نأمله. ودون الدعم الدولي، لا يمكن للعملية أن تنجح.

أخيرا وليس آخرا، أود أن أشكر زملائي في بعثة الأمم المتحدة ومفوضية شؤون اللاجئين ومفوضية حقوق الإنسان على عملهم الشاق ودعمهم. لقد ألقى ملف مخيم أشرف عبئا ثقيلا على البعثة. ويمكنني أن أعول على دعم معظم زملائي. وأعرب عن تقديري لموظفي الرصد في مخيم الحرية وموظفي مفوضية شؤون اللاجئين، لا سيما من رافقوا القوافل في ظل ظروف خطيرة حقا. وكما ذكر الأمين العام في تقريره، فإن العملية لا تزال هشة ولا يمكن استبعاد وقوع أعمال عنف. وبالتالي، يجب أن نظل متيقظين.

وقبل أن أختتم، أود أن أسلط الضوء على أنه في أعقاب انسحاب قوات الولايات المتحدة، تزايدت الآن التوقعات بأن تساعد بعثة الأمم المتحدة حكومة وشعب العراق على التصدي للتحديات الكبرى التي تواجه بلدهما. وللأسف، فإن هذا يأتي في وقت تتضاءل فيه الموارد المتاحة للبعثة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد التزامي الشخصي والتزام أعضاء فريقي في بغداد بمواصلة بذل قصارى جهدنا لتنفيذ ولايتنا الشاملة التي كلفنا بها مجلس الأمن في مجالات التيسير السياسي والدعم الانتخابي وحقوق الإنسان والتعمير والتنمية. وأعتقد جازما أن مساعدة الأمم المتحدة في هذا المنعطف الحاسم من تاريخ العراق لا تزال ضرورية.

وأود أن أختتم كلمتي بتوجيه الشكر لأعضاء المجلس على دعمهم المتواصل، وكذلك لحكومة العراق ولعموم أعضاء الأمم المتحدة. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني وتقديري لزملائي في البعثة وفي أسرة الأمم المتحدة لجهودهم وتفانيهم ومثابرتهم في ظل ظروف عمل صعبة للغاية في العراق.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد كوبلر على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد البياتي (العراق) (تكلم بالإنكليزية): أود، في البداية، أن أهنئكم، سيدتي، وبلدكم على تولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأنا متأكد من أن مهاراتكم ومواهبكم القيادية ستساعد على تحقيق أهداف مجلس الأمن في هذا الشهر. وأود أيضا أن أعرب عن شكري للرئيس السابق لمجلس الأمن، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، على ما بذله من جهود خلال شهر آذار/مارس. كما أود أن أشكر السيد مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام للعراق، وفريقه في بغداد ونيويورك على ما يبذلونه من جهود مخلصة في مساعدة شعب وحكومة العراق.

بعد الاطلاع على تقرير الأمين العام عن عمل بعثة الأمم المتحدة في العراق (S/2012/185)، أود أن أقدم الملاحظات التالية.

على المستوى السياسي، كان عقد الدورة العادية الثالثة والعشرين لمؤتمر القمة العربية في بغداد في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢ معلما أساسيا على طريق استعادة العراق لدوره الإقليمي الإيجابي واندماجه في العالم العربي بعد سنوات طويلة من العزلة التي فُرضت عليه بعد غزو صدام للكويت في عام ١٩٩٠. وحضر المؤتمر رؤساء وقادة الدول العربية والأمين العام للأمم المتحدة بان كي - مون. وطلب العراق من الدول العربية الاتفاق على رؤية جديدة للعلاقات بين الدول العربية في ضوء التحولات الكبرى في المنطقة على المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية والأمنية. وعدم

وجود رؤية كهذه سيضعنا في مواقف معقدة لن يكون بوسع أي بلد التعامل معها بمفرده. واعتمد مؤتمر القمة إعلان بغداد الذي يتضمن مواقف القادة العرب بشأن القضايا الإقليمية والدولية الهامة.

وكان الانتهاء من سحب قوات الولايات المتحدة من جميع الأراضي العراقية، وفقا للجداول الزمنية المتفق عليها بين العراق والولايات المتحدة في الاتفاق المتعلق بمركز القوات، انتصارا تاريخيا لخيار المفاوضات الذي تبناه العراق خلال فترة صعبة وحساسة من تاريخه الحديث تصدى خلالها لمسألة وجود القوات الأجنبية. وساعد الانسحاب على بدء حقبة جديدة في العلاقات بين العراق والولايات المتحدة، حيث يشكل الاتفاق الإطاري الاستراتيجي حجر الزاوية للعلاقات الثنائية بين البلدين. ويتناول هذا الاتفاق المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية والعلمية وغيرها من أجل زيادة التعاون والتفاهم في العلاقات الثنائية في المرحلة المقبلة، والتي نعتقد اعتقادا راسخا أنها ستكون علاقات متوازنة بين دولتين ذواتي سيادة على أساس المصالح المشتركة.

وساعد انسحاب قوات الولايات المتحدة العراق على استضافة مؤتمر القمة العربية في بغداد حيث أن بعض البلدان العربية التي قطعت العلاقات الدبلوماسية مع العراق بعد غزو صدام للكويت في عام ١٩٩٠ رفضت استعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق بعد عام ٢٠٠٣ أو فتح سفارات لها في بغداد ما دامت هناك قوات أجنبية في البلد. وبعد انسحاب القوات الأجنبية، يتجه العراق الآن نحو مرحلة جديدة في العملية السياسية الديمقراطية، تستند إلى الدستور وسيادة القانون في حل جميع المشاكل مع التركيز على بناء وتطوير الاقتصاد وعلى تعزيز الجهود لإقامة علاقات أفضل مع البلدان الأخرى على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. والعراقيون لديهم اليوم عراق جديد يتمتع بالسيادة الكاملة والاستقلال والإرادة الحرة، وهو ما تحقق بفضل وعي وتصميم الشعب العراقي.

وتحت رعاية السيد جلال طالباني، رئيس جمهورية العراق، اتفقت الجماعات السياسية العراقية في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٢ على صياغة توافق وطني لتلبية تطلعات جميع أبناء الشعب العراقي. واتفقت الجماعات على أربعة مبادئ توجيهية لمواصلة العملية السياسية في إطار الدستور العراقي، وهي، أولا، الوقوف صفا واحدا ضد الإرهاب والجماعات المسلحة؛ وثانيا، الدستور هو الأساس لتسوية المنازعات وعلى الجميع الالتزام به؛ وثالثا، ينبغي تمثيل جميع مكونات الشعب العراقي تمثيلا كاملا في العملية السياسية؛ ورابعا وأخيرا، القضاء العراقي سلطة مستقلة وهي سلطة على قدم المساواة مع غيرها من السلطات ويجب أن تظل متحررة من التدخل السياسي.

واجتمع نائب رئيس جمهورية العراق، السيد خضير الخزاعي، مع أعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٢ واتفقوا على الإطار العام لجدول أعمال المؤتمر وعلى تشكيل لجان فرعية لدراسة كل القضايا التي نوقشت في إطار التحضير للمؤتمر الوطني. وأستطيع أن أؤكد للدول الأعضاء في مجلس الأمن أن العراقيين لا يتوانون أبدا عن تسوية نزاعاتهم بالوسائل السلمية ومن خلال المفاوضات. وهم يتعلمون في ظل الديمقراطية الجديدة كيف يصرخون في وجوه بعضهم بعضا بدلا من إطلاق النار على بعضهم بعضا وكيف يلجأون إلى صناديق الاقتراع بدلا من صناديق الرصاص.

وفي إطار الجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومة العراقية لمنح المزيد من الصلاحيات لمجالس المحافظات، عقد مجلس الوزراء برئاسة السيد نوري كامل المالكي، رئيس وزراء

العراق، جلسة في محافظة البصرة للمرة الأولى في تاريخ تلك المحافظة. وخلال تلك الجلسة، اتُخذت سلسلة من القرارات لتعزيز سلطات المحافظات. وفي مؤتمر اللامركزية في العراق، والذي عقد في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٢، شدد رئيس الوزراء على ضرورة إعطاء الحكومات المحلية المزيد من السلطات في مجال التعمير، وهو طلب العديد من المحافظات في العراق.

كان تحقيق الأمن والاستقرار، ولا يزال، أولوية رئيسية في برنامج عمل حكومة الشراكة الوطنية. وتجسد ذلك بشكل واضح في قدرة قوات الأمن العراقية على تولي المسؤولية الكاملة عن أمن البلد قبل وبعد انسحاب القوات الأجنبية، الأمر الذي ينعكس بوضوح في انخفاض مستوى العنف على مستوى البلد. وشدد رئيس الوزراء، خلال اجتماعه مع كبار قادة الأجهزة الأمنية في ١ شباط/فبراير ٢٠١٢، على ضرورة العمل لضمان اتخاذ تدابير لضبط الحالة الأمنية وسد جميع الثغرات المحتملة التي يحاول الإرهابيون استخدامها لزعزعة استقرار البلد. ودعا أيضا إلى المزيد من التنسيق والتعاون بين الحكومات المحلية والجيش وقوات الأمن.

وعلى المستويين الاجتماعي والاقتصادي، صدق مجلس النواب في ٨ آذار/مارس على الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٢، بقيمة إجمالية تقدر بنحو ١٠٠ بليون دولار، وهو ما يمثل زيادة نسبتها حوالي ٢٠ في المائة عن الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١١. في الوقت نفسه، شهد الاقتصاد العراقي تحسنا ملحوظا فيما يخص مؤشراته الأساسية منذ عام ٢٠٠٣، مثل معدل البطالة الذي انخفض من ٥١ في المائة إلى ١٥ في المائة ومعدل الفقر من ٥٤ في المائة إلى ٢٣ في المائة، ومعدل التضخم من ٦٥ في المائة إلى ٦ في المائة.

عقدت اللجنة الوطنية العليا للمبادرة الزراعية في العراق، بدعم من رئيس الوزراء المالكي، اجتماعا بتاريخ ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، جرى خلاله مناقشة سبل تحقيق المزيد من النمو في القطاع الزراعي في العراق، في سياق ظاهرة الجفاف وتغير المناخ. في ذلك الصدد، خصصت الميزانية الاتحادية لعام ٢٠١٢، ما يناهز ٥٠٠ مليون دولار أمريكي لدعم المشاريع الزراعية، ومن أجل النهوض بالقطاع الزراعي في العراق.

زار رئيس الوزراء العراقي في ١ آذار/مارس، وزارة الكهرباء لمتابعة جهود الوزارة الهادفة إلى توفير الطاقة الكهربائية للمواطنين. وخلال اجتماعه بالمسؤولين في الوزارة، دعا إلى المزيد من التعاون والتنسيق بين وزارتي النفط والكهرباء، بغية توفير الوقود لمحطات توليد الكهرباء، وتيسير دخول المواد التي يحتاجها قطاع الكهرباء إلى العراق. ويتعين الإشارة إلى أن إنتاج الكهرباء قد شهد ارتفاعا ملحوظا من ٥٠٠ ٣ ميغاواط عام ٢٠٠٣ إلى ما يناهز ٥٠٠ ٧ ميغاواط عام ٢٠١٢. لكن ارتفاع مستويات معيشة ورواتب المواطنين العراقيين بشكل كبير، تسبب في ارتفاع هائل في استهلاك الكهرباء والطلب عليها، وتحاول الحكومة حل المشكلة.

جرى تحت رعاية رئيس الوزراء المالكي، افتتاح أول مرفأ عائم في محافظة البصرة، بقدرة تصدير تصل إلى ٠٠٠ ٨٥٠ برميل يوميا. و المرفأ هو واحد من بين خمسة مرافئ سيتم إنشاؤها، وتبلغ قدرة كل منها ٠٠٠ ٨٥٠ برميل يوميا. وبخصوص موضوع ذي صلة، استمر معدل إنتاج العراق من النفط في الارتفاع حيث بلغ ٢,٣٥٨ مليون برميل يوميا عام ٢٠١٠ و ٢,٦٥٣ مليون برميل يوميا عام ٢٠١١. وتخطط الحكومة العراقية لزيادة إنتاجها عام ٢٠١٢.

إن الحكومة العراقية قد خصصت ٨٥ مليون دولار أمريكي من الميزانية الاتحادية لعام ٢٠١٢، لتمويل برامج بالشراكة مع المجتمع الدولي، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، من أجل تنفيذ مجموعة من المشاريع المرتبطة بإطار الأمم المتحدة الإنمائي فيما يخص العراق.

على صعيد حقوق الإنسان، صدق مجلس النواب على إنشاء المفوضية العليا المستقلة لحقوق الإنسان في العراق بتاريخ ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وتشكل تلك الخطوة معلما هاما فيما يخص تعزيز حالة حقوق الإنسان في العراق الجديد، كما أن الغرض منها تحسين سجل العراق في مجال حقوق الإنسان، وبرامجه الجارية لتعزيز احترام حقوق الإنسان وحمايتها والنهوض بها، وضمان تمتع الشعب بتلك الحقوق، وإقامة حياة ديمقراطية ودعم التنمية البشرية.

في إطار الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية لتحديد مصير الأشخاص المفقودين الذين كانوا ضحايا لنظام صدام الوحشي، وقعت وزارة حقوق الإنسان في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٢، مذكرة تفاهم مع اللجنة الدولية المعنية بالمفقودين. ووقع الاتفاق بغية تمكين العراقيين من إجراء اختبارات الحمض الخلوي الصبغي، لرفات الضحايا المدفونين في مقابر جماعية وتحديد هويات رفاقهم، من أجل إرجاعها لأسرهم، بعد سنوات من المعاناة نتيجة عدم معرفة مصير أحبائهم.

صدقت رئاسة الجمهورية العراقية في ٥ آذار/مارس، على القانون رقم ١٦ لعام ٢٠١٢ المتعلق بالانضمام الرسمي للعراق إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي اعتمدتها الجمعية العامة عام ٢٠٠٦. وجرى التصديق على الاتفاقية بغية ضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيزها، لتمكينهم من التمتع بالحقوق الأساسية على نحو يحفظ كرامتهم الإنسانية.

في إطار الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية فيما يخص تمكين المرأة العراقية، فقد سحب العراق تحفظه على المادة ٩ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وفقا لأحكام المادة ٨ من الجزء الثاني من الدستور العراقي. وتعطي المادة السالفة الذكر، للطفل المولود لأم عراقية نفس الحق في الحصول على الجنسية العراقية، كما هو الحال بالنسبة للطفل المولود من أب عراقي. وخلال فترة حكم نظام صدام، لم يكن يحصل على الجنسية العراقية سوى الأطفال المولودين لأب عراقي.

في إطار الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية لتطوير قطاع التعليم في العراق، أعلن رئيس الوزراء عن إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتعليم قريبا، التي تهدف إلى إرساء الأساس المناسب لرسم خريطة طريق لتحسين التعليم في البلد، فضلا عن تعزيز التعاون مع المؤسسات الدولية، والمنظمات المعنية بالتعليم.

على الصعيدين الإقليمي والدولي، عينت المملكة العربية السعودية وعُمان سفيرين غير مقيمين في العراق، بينما عينت فلسطين سفيرا مقيما، واستلم الرئيس جلال الطالباني أوراق اعتمادهم في ٢٧ آذار/مارس. إن العراق يرحب بتلك التعيينات، ويؤكد على عزم الحكومة العراقية على تعزيز العلاقات مع البلدان العربية وتقوية التعاون والتضامن العربي المشترك.

وقع وزير الخارجية السيد هوشيار زيباري، في ١١ آذار/مارس، مع وزير الخارجية المصري السيد محمد عمرو اتفاقا في وزارة الخارجية المصرية، من أجل الدفع الفوري للأموال المستحقة للمصريين الذين عملوا في العراق في الماضي، لكنهم لم يتلقوا رواتبهم من النظام السابق.

صدق مجلس النواب في ١٦ شباط/فبراير، على إنشاء مديرية الرقابة الوطنية العراقية، من أجل منع انتشار

أسلحة الدمار. وجاءت هذه الخطوة استجابة من العراق للالتزام المترتب عليه بموجب قرار مجلس الأمن ١٩٥٧ (٢٠١٠).

إن العراق الذي عاني وقاسى من القاعدة والجماعات الإرهابية المرتبطة بها، قبل البلدان الأخرى، يحذر المجتمع الدولي بأسره ويطلب منه أن يظل يقظا إزاء تحويل مسار موجات الثورات العربية من جانب القاعدة أو غيرها من الجماعات الإرهابية. وإلا ستكتشف الشعوب التي تكافح من أجل الحرية والتعددية والعدالة بأن الجماعات المتطرفة قد سرقت ربيعها، وأحلامها وتطلعاتها، وشوهت المبادئ النبيلة التي ناضلت من أجلها وشوهت صورة الإسلام والقيم والمبادئ الوطنية.

جرت إراقة أنهار من الدماء تحت ستار مقاومة الاحتلال في العراق، وقتل آلاف المدنيين، رغم أن هؤلاء المدنيين لم يكونوا جزءا من أي قوة احتلال. واستمر استخدام السيارات المفخخة والهجمات الانتحارية حتى بعد انسحاب جميع القوات الأجنبية من العراق، مما أثبت بأن مقاومة الاحتلال، ما هي إلا مجرد ذريعة يستخدمها الإرهابيون لإراقة دماء المواطنين العراقيين.

منذ اندلاع الأزمة في سوريا، عبر العراق عن رفضه للخيار العسكري في معالجة مطالب الشعب السوري المتمثلة في المطالبة بالحرية والديمقراطية والتعددية السياسية. لقد دعونا الحكومة السورية والمعارضة إلى تجنب الخيار العسكري بغية تفادي رؤية قوافل من الضحايا السوريين من المدنيين والعسكريين على حد سواء، لأن ذلك سيؤجج الصراع في آخر المطاف، ويرمي البلد في أتون حرب أهلية. إن التاريخ والإحساس بالمسؤولية الأخلاقية، يحثاننا جميعا على احتواء العنف والنيران المشتعلة في سوريا. ويتعين علينا ممارسة الضغوط على طرفي الصراع، لينخرطا في حوار وطني، نعتقد أنه أفضل الخيارات لحل الأزمة في سوريا. إن العراق يدعم بقوة الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية السيد كوفي عنان، من أجل احتواء الأزمة وحلها سلميا في الإطار الوطني.

بمساعدة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وخصوصا الممثل الخاص للأمين العام السيد مارتن كوبلر، تم نقل ٢٠٠ ١ عضو في منظمة مجاهدي خلق الإيرانية من مخيم أشرف إلى مخيم ليبرتي. وتحث الحكومة العراقية مجلس الأمن على المساعدة على نقل هؤلاء الأشخاص إلى بلدان أخرى، حيث أن الحكومة العراقية ليس بوسعها السماح لهم بالمكوث في العراق، طبقا للدستور العراقي.

وفيما يخص الحالة بين العراق والكويت، زار رئيس الوزراء نوري المالكي دولة الكويت في ١٤ شباط/فبراير والتقى سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير الكويت. ومن دواعي سروري إخطار أعضاء مجلس الأمن الموقرين بأن الزيارة قد أفضت إلى تسوية نهائية وشاملة للعديد من المسائل، بما في ذلك مطالبات الحكومة الكويتية تجاه الخطوط الجوية العراقية. وركزت الزيارة أيضا على وفاء العراق بالتزاماته المترتبة عليه بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك تسديد حصة العراق إلى الأمم المتحدة البالغة ٠٠٠ ٦٠٠ دولار أمريكي، من أجل تغطية تكاليف مشروع صيانة الدعامات الحدودية، والتوصل إلى حل عادل لمشاكل المزارعين العراقيين. وشهدت الزيارة أيضا اتفاقا على تأمين حرية الملاحة في خور عبد الله، عبر التعاون والتنسيق بين البلدين. كما يسرني أن أبلغ أعضاء المجلس أن العراق والكويت قد وافقا على عقد الدورة الثانية للجنة الوزارية المشتركة في ٢٩ نيسان/أبريل من هذا العام في بغداد للنظر في جميع المسائل العالقة، وخاصة مسائل التعويضات والأشخاص المفقودين والممتلكات الكويتية.

وترى حكومة بلدي أن تلك الزيارة التاريخية - التي وصفها الأمين العام السيد بان كي - مون أثناء زيارته مؤخراً للكويت في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٢ بأنها تشكل خطوة هامة - وكذلك النتائج التي تم تحقيقها، تشكلان بداية تاريخية لمرحلة جديدة من العلاقات الثنائية بين العراق والكويت، تقوم على أساس الثقة المتبادلة، وأنهما ستسهمان في تعزيز التعاون بين البلدين.

وأود في الختام، أن أشدد على امتنان حكومتي لأعضاء مجلس الأمن، وللدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، فضلا عن الجهود التي بذلها السيد مارتن كوبلر وفريق البعثة، بل الأمم المتحدة أيضاً، فيما يتعلق بتقديم الدعم الذي طلبته الحكومة العراقية، وفقا للآليات التي تم الاتفاق عليها بين الجانبين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي.

والآن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.